تداعيات النمو الاقتصادي

د/ بن طلحة صليحة
أستاذة –أ- المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة
د/ معوشي بوعلام
أستاذة –أ- المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة

الملخص:

يُعتبر النمو الاقتصادي من بين الأهداف الأساسية التي تسعى السياسات الاقتصادية الكلية في مختلف البلدان لتحقيقها، المكونة لما يُعرف بالمربع السحري لكالدور، المتمثلة في كل من: الاستخدام الكامل، واستقرار المستوى العام للأسعار، والتوازن الخارجي، والنمو الاقتصادي.

يبرز موقع النمو الاقتصادي كونه لا يُشكل خيارًا فحسب، بل يُعد ضرورةً لمسار التنمية، وأنّ أهميتهُ ترتبط بمستواه ونوعيته، واستمراريته في مساره، فزيادته تُعبِّر عن زيادة الثروة في ذلك البلد، ويُوسع القاعدة المادية لتلبية الاحتياجات الأساسية، بالاعتماد على توزيع أو إعادة توزيع الموارد المتاحة بين الأفراد، ومن ثمّة توسيع الفرص بينهم.

Résumé:

La croissance économique fait partie des principaux objectifs à atteindre par les politiques macroéconomiques dans divers pays, et constitue ce qu'on appelle le carré magique de Kaldor, dont : le plein emploi, la stabilité du niveau général des prix, la balance extérieure, et la croissance économique.

La croissance économique est non seulement un choix, mais est un chemin nécessaire du développement, et que son importance est liée à son niveau et à sa qualité et sa continuité dans son chemin, son évolution reflète l'accroissement de la richesse dans ce pays, et élargit la base matérielle pour répondre aux besoins de base, en fonction de la distribution ou de la redistribution des ressources disponibles entre les individus, et par conséquent élargir des possibilités entre eux.

تمهيد:

استحوذ موضوع **النمو الاقتصادي** على اهتمام الباحثين الاقتصاديين ولفترات طويلة، فهو يُعد هدفًا من أهداف السياسات الاقتصادية بنوعيها، سواء كانت مالية أو نقدية، ورغم تفاوت التركيز عليه بين فترة وأخرى، ومن بلد إلى آخر، إلا أنه يبقى في صلب اهتمام **النظريات الاقتصادية**، حيث تناولت في مضمونها آليات وأسباب تحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعوب، وتحسين مستوياتهم المعيشية.

يُعتبر **النمو الاقتصادي** ظاهرة حديثة نسبيًا، الأمر الذي أدى إلى قصور في فهم العوامل المُحددة له، وذلك لأنّ التوسع الاقتصادي المستمر وارتفاع مستويات المعيشة يعودان إلى نهاية القرن الثامن عشر، عندما بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا العظمى آنذاك، والمُلاحظ هو عودة الموضوع بقوة منذ السبعينيات من القرن العشرين مع ظهور **نظرية النمو الحديثة**، وهذا الاهتمام طبيعي، لأنّه يقع في جوهر **العملية الإنتاجية**.

انشغل الفكر العالمي **بكيفية إحداث النمو الاقتصادي**، والذي يعتمد بالدّرجة الأولى على **عناصر الإنتاج المتاحة** في الاقتصاد، وعلى كفاءتها عبر تعزيز **حوافز النمو الاقتصادي**، وتوجيه النشاط الاقتصادي بما يُساهم في الارتقاء بالبنية الاستثمارية. فإذا وُظّفت جميع العناصر الإنتاجية المتاحة بأعلى كفاءة مُمكنة، فهذا بدوره سيُؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، مُسلمين بأنّ تحقيقها يعني بلوغ هدف **التشغيل الأمثل**، وفي نفس الوقت تحسين مستوى معيشة شعوب البلدان المتخلفة التي كانت تُعرف بأنّها بلدان مُنخفضة الدخل الفردي.

إنّ **النمو الاقتصادي** هو أحد المواضيع الهامة والحساسة لأيّ سياسة اقتصادية، كما يُعتبر من أهم الأهداف السياسية

للحكومات في مختلف بلدان العالم، كونه المرآة التي تعكس طريق سير الاقتصاد من ناحية، والمؤشر الذي يُمكن من خلاله التعبير عن مستوى رفاهية الأفراد من ناحية أخرى، وهذا ما يطرح العديد من التساؤلات ونقاط الاستفهام عن **جدوى تبني سياسات تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين المناخ الاستثماري**.

من هنا، تطرح الإشكالية حول تداعيات النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم خاصة مع تصنيفها إلى عالم أول وثاني وثالث... بناء على **مفهوم التنمية** التي يُعتبر **النمو الاقتصادي** جُزءًا رئيسيًا من مُكوناتها، فهو من برامج التنمية الاقتصادية ومن أهم أطروحات الأحزاب المُتطلعة للحُكم، وعلى أساسها يُقاس نجاح الحكومات أو إخفاقها، كما تُجرى على أساسها مُحاسبة الحُكام من قبل شعوبهم.

1. النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي:

إن مصطلح **النمو الاقتصادي** يُعتبر من أهم المصطلحات الاقتصادية تداولاً، ومن أكثرها غموضًا في نفس الوقت، ولا يخلو أي حديث لكبار مسئولي الدولة عن الإشارة للنمو الاقتصادي، إذ يحتل **النمو الاقتصادي** المرتبة الأولى في بيان أي حكومة أمام مجلس النواب(البرلمان)، ويتصدر الحديث عنه التقرير المالي المُرفق بالمُوازنة العامة، والمُقدم إلى البرلمان في كل سنة. وما يهم الأفراد هو استقرار ونمو إيراداتهم الحقيقية، كما أن ما يهم المؤسسات لدى اتخاذها قرار الاستثمار، هو استقرار إجمالي الناتج والاقتصاد الحقيقي، وليس استقرار الأسعار فحسب، بحيث لا يُمكن فصل مسألة إرساء **الاستقرار** عن مسألة **النمو**.

هذا السياق على سبيل المثال لا الحصر، نجد أنّ الفكر الاقتصادي الكلاسيكي قد انشغل بقضية **النمو الاقتصادي** من وجهة نظر تحقيق التوازن العام بين جانبي العرض الكلي والطلب الكلي على السلع والخدمات التي تُشكل الناتج المحلي الإجمالي، الذي يستمد منه الدخل الوطني، ومن ثمّة يستخلص منه الدخل الفردي.

ظهر مفهوم النمو الاقتصادي ليحتل مكانًا بارزًا في الدراسات الاقتصادية، حيث يُركز هذا المفهوم على كيفية نمو الدخل الوطني وبيان مُحددات النمو الاقتصادي. ومن أشهر الذين تكلموا عن النمو الاقتصادي، منهم: راجنر نيركسهR. Nurkse، أطروحة الحلقة المفرغة للفقر سنة 1953، والذي قدم استراتيجية النمو المتوازن، التي تُعتبر امتدادًا وتطورًا طبيعيًا لنظرية الدفعة القوية التي صاغها الاقتصادي بول روزنشتين رودانP. R. Rodan سنة 1943، كما يرجع فضل السبق لاستراتيجية النمو غير المتوازن إلى الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو Perroux، والاقتصادي الأمريكي ألبيرت هيرشمان Hirchman سنة 1958.

كما يُعد الاقتصادي النمساوي **جوزيف شومبيتر(1883 - 1950)Joseph Alois Schumpeter** رائد مدرسة فيّينا، وعضو هيئة التدريس بجامعة **هارفارد(Harvard)**، ذاع صيته دوليًا، إذ يُعتر من أبرز الكُتاب في مجال **النمو الاقتصادي** لاسيما من خلال دراسته **للنمو الاقتصادي الرأسمالي**، إذ أعطى دورًا مُهمًا للعوامل التنظيمية والفنية، مُركزا على **المُنظم** (المُبدع والمُبتكر)، مُعتبرا إياه من أهم عناصر النمو، حيث وصفه **بمفتاح التنمية** أو مُحرك عجلة التنمية، مُميزا بين خمسة صور **للابتكارات**، وهي:

أ. **إنتـــاج سلع(مـوارد) جديدة؛**
ب. **إدخـال وسائل وأساليب جديدة في الإنتاج؛**
ج. **التوسع عن طريق فتـــح أسواق جديدة؛**
د. **الحصول على مـواد أولية جديدة؛**
ه. **إقامـــة تنظيم جديد في الصناعة.**

يُعرف **سيمون كوزنيت(Simon Kuznets)** الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد **1971** كأول من حاول قياس **العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي** من خلال بحث نشره **عام1955** النمو الاقتصادي، أنّه: ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، هذه الإمكانيات المتامية تستند إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوبة لها، كما أنّ **تراكم رأس المال** في البلدان المتقدمة صناعيًا لا يرجع إلى ما هو موجود من معدات رأسمالية، بل إلى مدى المعرفة المتاحة لسكانها أو طاقاتهم، ومدى تدريبهم لاستعمال تلك المعدات بكفاءة.

من هذا التعريف نُلاحظ مجموعة من السمات المتعلقة بالنمو **الاقتصادي**، منها:

أ -التركيز على النمـو الاقتصادي طويل الأجل، وبالتالي على النمو الاقتصادي المستدام؛

ب. دور التقانـة المركزي في النمو الاقتصادي طويل الأجل؛

ج. ضرورة وجود تكيف مؤسسي وإيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو الاقتصادي.

إن أبسط تعريف **للنمو الاقتصادي**، يُمثل الزيادة المُطردة في إمكانيات الاقتصاد، لإنتاج السلع والخدمات التي يرغبها أفراد المجتمع، أي الزيادة في مستوى **الناتج الكلي** وفي متوسط نصيب الفرد منه في الأجل الطويل، و**النمو الاقتصادي** عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة من الزمن(ربع قرن مثلاً)، بحيث تكون تلك الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ علي الموارد غير المتجددة من الزوال، ومن ثمّة، فلا يتحقق **النمو الاقتصادي** إلاّ إذا كان للبلد قدرة متزايدة على إنتاج السلع والخدمات، وكان **معدل النمو الاقتصادي** فيه أكبر من **معدل النمو السكاني** كلما زاد المستوى المعيشي للأفراد.

بعبارة أخرى، يُمكن تعريف **النمو الاقتصادي**، بأنّه التطور الحاصل في كافة المؤشرات الاقتصادية الأساسية بشكل موجب، فهو عبارة عن عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، والذي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في البلد (العمل، والأرض أو الموارد الطبيعية، ورأس المال، والتنظيم والتكنولوجيا)، والذي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

يُقاس عادة عن طريق قياس معدلات النمو في الناتج الوطني والدخل الشخصي ومعدلات الاستثمار والتكوين الرأسمالي، أي الزيادة في حجم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد الوطني في سنة معينة، والتي يُمكن قياسها بالتغير السنوي في متوسط المستوى المعيشي المادي للفرد.

يُلاحظ من هذا التعريف، أنه يُركز على التغير الحقيقي، وليس التغير الاسمي في قياس متوسط المستوى المعيشي للأفراد، وبالتالي يُعتبر **النمو الاقتصادي** شرطًا ضروريًا، ولكنه غير كاف لرفع مستوى حياة الأفراد المادية، فالشرط الآخر هو طريقة توزيع تلك الزيادة على الأفراد، والتي تُشكل موضوعًا شائكًا آخرًا يرتبط بطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

يُعتبر **النمو الاقتصادي** المؤشر الأساسي الذي يُمكن أن يكشف بسهولة عما إذا كانت الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تزيد أم تقـل، تتسع أم تتقلص، وأيضا بين أفراد البلد الواحد أيضًا. فإذا زاد معدل النمـو الاقتصادي بمعدلات سريعة ومتزايدة في بلد ما، كان ذلك دليلاً واضحًا على أنّ ذلك البلد أو ذاك الاقتصاد ينمو بمعدلات نمـو اقتصادي تجعله يُقلص **الفجـوة** بينه وبين باقي البلدان أو الاقتصاديات المتقدمة والعكس صحيح.

غالباً ما يُستخدم هذا **المؤشر** للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة، والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وبما ينطوي على ذلك من إمكانات على تحقيق **التراكـم الرأسمالي**، وما يفضي إليه هذا **التراكـم** من تحقيق تقدم مستمر في **مستوى الإنتاج**، إذ يُعد **الادخار والاستثمار** من العوامل المباشرة المؤثرة في **النمو الاقتصادي**، كما يُعـد **مؤشر النمو الاقتصادي** أحد المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري.

يتوقف **التقدم الاقتصادي** في أي بلد على عاملين أساسيين: الكفاءة الإنتاجية للعمل، والكفاءة الاستثمارية لاستخدامات رأس المال مُمثلا في الآلات والمعدات والمواد الخام، وتقوم رفاهية **المجتمع** على أساس **إنتاج أكبر** قدر من السلع الإنتاجية والاستهلاكية والخدمات وبأقل قدر من التكلفة نتيجة استخدام أقل قدر من **عناصر الإنتاج**.

في هذا الصدد، لا بد من التمييز ما بين **مفهوم النمو والتنمية** من المنظور الاقتصادي، **فالنمو** يقصد به زيادة إنتاج المجتمع من السلع والخدمات المختلفة، وبالتالي زيادة المتاح منها للاستهلاك والاستثمار. بينما يقصد **بالتنمية الاقتصادية**

عملية تحويل البلدان لكي تصبح أفضل وأغنى من السابق، في ظل إحداث بعض التغيرات في هيكلها الاقتصادي والاجتماعي...

إن **النمو الاقتصادي** ليس غاية في حدّ ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق **التنمية البشرية المستدامة**، حيث أوضح **تقرير التنمية البشرية** لعام 1996 أنّ **النمو الاقتصادي** لا يُؤدي بصورة آلية إلى **التنمية البشرية المستدامة** والقضاء على الفقر، إذ نجد على سبيل المثال، أنّ البلدان التي تحتل موقعًا متقدمًا من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كثيرًا ما يتراجع ترتيبها عند تصنيفها حسب **دليل التنمية البشرية**، وبالإضافة إلى ذلك، هناك تباينات ملحوظة داخل البلدان –الغنية والفقيرة على حد سواء - وهي تباينات تبدو أشد وضوحًا عند **تقيّيم التنمية البشرية**.

يُمكن **للنمو الاقتصادي** أن يصحب ببعض المؤشرات السلبية، إذ أنّه من المُمكن أن يمر الاقتصاد بفترات نمو مُتسارعة، ويُعاني في الوقت ذاته من ارتفاع **معدلات التضخم أو البطالة**، فظهور **البطالة** هو هدر لطاقات المجتمع الإنتاجية، وضياع في موارد الإنتاج، وكلما ازدادت **البطالة** قلت فرصة تحقيق **معدل نمو اقتصادي** مرتفع، فضلاً عن ظهور الجوانب الاجتماعية السلبية بين الأفراد العاطلين عن العمل، بينما يُعتبر ارتفاع **معدل التضخم** أمرًا طبيعيًا يُمكن السيطرة عليه وعلى انعكاساته السلبية طالما أن الاقتصاد ينمو بشكل مستمر.

في هذا السياق، هناك اتفاق عام على أنّ الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1973 كانت هي **العهد الذهبي للنمو الاقتصادي**، وأنّ العديد من البلدان النامية شهدت معدلات نمو لم يسبق لها مثيل من قبل، ولكن بعد ذلك حلت **كارثة النمو الاقتصادي** بمُعظمها لاسيما خلال الفترة 1973 - 1984. ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك الاضطراب الاقتصادي، التخلي عن **نظام بريتون وودز** لأسعار الصرف الثابتة، وصدمتي أسعار النفط، ودورات ارتفاع وانهيار أسعار المواد الأولية، و**صدمة سعر الفائدة** في بداية عام 1980 التي ترتبت عن **السياسة النقـدية**.

2. **العوامل والأسباب المولدة للنمو الاقتصادي:** ومن بين **الأسباب الأساسية** المُولدة للنمو الاقتصادي نجد أنّ **ارتفاع الطلب الكلي**، إضافة إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للصادرات، وزيادة الإنتاجية، فلا يُمكن الحديث عن **النمـو الاقتصادي** دون الحديث عن **معدل الإنتاجية**، الذي يُعتبر الحجر الأساسي في أيـة عملية **نمو اقتصادي**، حيث يُؤدي ارتفاع **معدل الإنتاجية** إلى تصريف السلع والخدمات محليًا وخارجيًا -، واستقطاب ونقـل التكنولوجيا الحديثة، واستخدامها في إنتاج السلع والخدمات.

يعتمد **النمو الاقتصادي** بالدرجة الأولى على **عناصر الإنتاج** المتاحة في الاقتصاد، فإذا وظفت جميع العناصر وبأعلى كفاءة ممكنة، فهذا يُؤدي إلى تزايد معدلات النمـو الاقتصادي، وكثيرًا ما نخشى عندما يكون هناك **نمـوًا اقتصاديًا مرتفعًا** أن يُصاحبه ارتفاعًا في المستويات العامة للأسعار، ولهذا نقول لا نهدف لتحقيق **نموا اقتصاديًا مرتفعًا** خوفًا من وجود **التضخم**، وإنما الهدف هو تحقيق مستويات جيّدة من **النمو الاقتصادي**، حتى نتلافى مشكلة **التضخم**، فوجود تضخم بحدود معقولة لا بأس به، لأن **النمو الاقتصادي** كثيرًا ما يُصاحبه **تضخمًا**.

إذن، **فالنمو الاقتصادي يُعـد ضرورة مُلحة** لجملة من الأسباب، منها:

- **يُمكن رفـــع المستوى المادي للمعيشة من خلال النمو الاقتصادي؛**
- **يُمكن ضمان وزيادة عرض فرص العمل عن طريق النمو الاقتصادي؛**
- **يُعتبر النمو الاقتصادي ضرورة لتلبية احتياجات الحكومة لتقوم بواجباتها، وتحقيق الأهداف العامة بشكل أفضل.**

مما جعل عدد من الاقتصاديين وخبراء **منظمة العمل الدولية** يُنادُون بتبني **سياسات اقتصادية** ترمي إلى **زيادة معدل النمو الاقتصادي**، وما ينطوي على ذلك من زيادة في **معدلات الادّخـار**. **فزيادة معدلات النمو** كانت دومَا تَصطحب **بارتفاع** في الطلب على **العمالة** وبالتالي **خفض معدلات البطالة**، وهكذا انشغل الفكـر العالمي **بكيفية إحداث النمو الاقتصادي**، مسلمين بأنّ تحقيقه يعني بلوغ هدف **التشغيل**

الأمثل، وفي نفس الوقت تحسين مستويات معيشة شعوب البلدان المتخلفة التي كانت تُعرف بأنها بلدان منخفضة الدخل الفردي.

3 -دور النمو الاقتصادي: يُعتبر **النمـو الاقتصادي** أحد المتغيرات الهامة، التي **يُفترض** أن تُؤدي إلى **خفض معدلات البطالة** داخل الاقتصاد الوطني. فتحقيق المزيد من **المُخرجات**(الناتج) يتطلب المزيد من **المُدخلات** (عناصر الإنتاج)، ومن ثمّة، فإنّ تحقيق **معدل نمـو مرتفع** في الناتج يتطلب توافر حجم كبير من العمالة التي تنجم عن زيادة عدد السكان، وتزايد معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي **يفترض** أن زيادة **النمو الاقتصادي** يترتب عليه زيادة **حجم التشغيل،** الأمر الذي يُؤدي بدوره إلى خفض عدد العاطلين.

من الشائع اعتبار **النمو الاقتصادي المستدام** هو الذي يُحقق هدف تحسين مستوى المعيشة، لأنّ الزيادة في **الدخل الفردي** تعني زيادة في قدرته على إشباع حاجاته، وأنّ السبيل إلى ذلك هو **رفع معدل الاستثمار،** في ظل مستوى معلوم(مُعين) **للكفاية الحدّية لرأس المال،** وهو ما يُعبر عنه، بالعلاقة التالية:

$$(\Delta Y/Y)=(\Delta Y/I)\times(I/Y)$$

حيث: **Y: الناتج الإجمالي؛ ΔY: التغير(النمو) في الناتج الإجمالي؛ I: حجم الاستثمار؛**

(ΔY/Y): معدل النمـــو؛ (ΔY/I): الكفاية الحـدّية لرأس المـــــال؛ (I/Y): معدل الاستثمار.

هذا هو تبسيط للنموذج المعروف باسم "**نموذج هارود– دومار**"، وبناء عليه يُنظر إلى **الاستثمار** كمُحدد للنمو، لأنّ **الكفاية الحدّية لرأس المال** يُفترض أن تكون عند المستوى الذي يُمثل أفضل استخدام لرأس المال، ومن ثمّة يجري التركيز على الوصول **بالاستثمار** إلى أقصى حد مُمكن، وهو ما يتطلب رفع **معدل الادّخار المحلي،** وتعزيزه بموارد خارجية تأتي في شكل **معونات** أو **استيراد** رأسمال أجنبي للاستثمار المباشر.

وينجـم عن هذا الأخير أمران، وهما:

- ✓ الأول يتمحور حول الاهتمام بإنشاء مشروعات جديدة من أجل تحقيق الزيادة المطلوبة في الناتج الإجمالي؛
- ✓ والثاني أن التشغيل المترتب على تلك الاستثمارات تُحدده اعتبارات فنية تعتمد في تخفيض تكاليفها على رخص العمالة المحلية، شريطة أن يتمتع الاقتصاد المستضيف ببنية تحتية، وُيوفر قدرًا مُناسبًا من الوفورات الخارجية.

كما يُمكن أن نتصور نموذجًا بديلاً للسابق، على النحو التالي:

$$(Y/PT)=(Y/PO)\times(PO/PA)\times(PA/PT)$$ ،

بحيث: $(PO=L)$: يُمثل عدد المشتغلين؛

$$PA=(PO+PC)=(L+U)$$ ؛

القوى العاملة المتاحة؛ هو عدد السكان.

الطرف الأيسر يقيس **الناتج الفردي**، الذي يزيد كلما ارتفعت إحدى مكوناته الثلاثة، وهي:

- العامل الأول الذي يُمثل **الإنتاجية المتوسطة للعامل**:

$$[\mathrm{AP_L}=(Y/PO)=(Y/L)]$$ ،

- العامل الثاني يُمثل **معدل التشغيل للمعروض من قـوة العمـل:**

$$[TO=(PO/PA)=(L/(L+U))]$$ ،

- العامل الثالث يُمثل **معدل المساهمة في قـوة العمـل**:

$$[TA=(PA/PT)=((PO+PC)/(PA+PNA)]$$

فالعامل الأوّل ليس هو مجرد تقليص لعـدد المشتغلين عند نفس مستوى الناتج، بل هو تجسيد فعلي لزيادة إنتاجية العامل، وهذا أمر متعدد الجوانب، إذ يُؤدي **تحسين معدل التشغيل** الذي يُسهم بدوره في القضاء على نقص العمالة وتخفيض البطالة إلى زيادة في كل من الناتج والتشغيل معًا.

أما المُكون الثالث، فيُوضح أهمية **زيادة معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي**، سواء بدخول فئات مُستبعدة، إما بسبب النوع(الإناث)، أو لعوامل اجتماعية

واقتصادية، وهو ما يُضعف عادة من **القدرات الاقتصادية** للبلد. لذلك يجب تجنب إدراج مشتغلين دون سن العمل، وإن كان الحد الأعلى له يتجه إلى الزيادة مع اطراد ظاهرة التقدم في السن، نتيجة الاستمرار في تحسن توقع الحياة عند الميلاد؛ وبما أنّ العدد الكلي للسكان يظهر في المقام فإنّ التزايد السكاني يبدو ذا **أثـر سلبي**، وهو ما لا يُمكن معالجته إلا في الأجل الطويل، من خلال رفع مستوى الدخل، والنهوض بالمستوى الثقافي، أما في الأجل المتوسط فإنّ العبرة **بتحسين المكونات الثلاثة**.

يُعـد **النمو الاقتصادي** من أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى السياسات الاقتصادية لجميع البلدان إلى تحقيقه، باعتباره يعكس التغيرات الكمية **للطاقة الإنتاجية**، ومدى استغلال تلك الطاقة، وذلك من أجل تطوير اقتصادياتها، وتحسين مُستويات معيشة أفرادها، لأنّه ليس هدفًا بحدّ ذاته، بل **وسيلة** لتحقيق غاية وهدف أسمى منه، وهو **تحقيق التنمية** التى تختلف عن **النمـو** بأنّها عامة وشاملة تعتمد على الإدارة والتخطيط السليمين.

والمهم أن **يزداد الناتج الحقيقي**، الذي يتحقق بزيادة إنتاج البلد من السلع والخدمات، حتى يزداد نصيب الفرد من السلع والخدمات التي يُمكنه الحصول عليها، وبما يسمح بزيادة مستوى معيشته، وارتفاع درجة رفاهيته، وتحسين نوعية حياته، وهو ما يرتبط بتركيب الإنتاج وتكلفته الاجتماعية وظروف وشروط العمل، وتوزيع الإنتاج بين الاستهلاك والاستثمار، وهو الأمر الذي يتوقف على نمو الموارد وكيفية استخدامها، والهدف أو الأهداف التي يتم استخدامها، والكفاءة التي تتحقق في هذا الاستخدام.

فتنمية الإمكانيات الإنتاجية لبلد ما، خلال فترة زمنية تمتد لعدة عقود، هي عامل أساسي في تقرير **معدل نمـو الأجور الحقيقية** ومستويات المعيشة للأفراد، فخلال ربع القرن الماضي، جعلت التنمية السريعة في بعض بلدان النمور الآسيوية، مثل: اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان متوسط دخل مُواطنيها يُحلق عاليًا، مما جعل مُعظم البلدان تسعى إلى معرفة مُكونات التنمية الناجحة.

يجب **تسخير النمو الاقتصادي لتعزيز التنمية**، التي تتجلى بتوسيع خيارات الأفراد في المجتمع من إشباع للحاجات المادية والمعنوية (لباس، سكن، صحة، غذاء، تعليم واستجمام...). فالنمو الاقتصادي هو المُحرك الذي يدفع عملية توليد **فرص عمل منتجة ومستدامة**، فكُلما كانت معدلات النمو مُرتفعة كُلما ازدادت الطاقة الإنتاجية؛ ولا شك أنّ زيادة معدل النمو يَعني في الوقت نفسه الإسراع في عملية التنمية وتحقيق الإستخدام الكامل.

لذلك يُعتبر النمو الاقتصادي شرطًا ضروريًا لمكافحة الفقر، ولكنه غير كافٍ لرفع مستويات المعيشة للأفراد؛ فهناك عاملا آخرًا ممثلاً في طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، والتي تعد موضوعًا شائكًا مرتبطًا بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل بلد. كما يُعتبر وُجود نظام مالي قوي من بين الشروط المُسبقة لسلامة مناخ الاستثمار وتحقيق النمو وخفض عدد الفقراء.

إن تحقيق **التنمية الاقتصادية** يحتاج إلى زيادة **النمو الاقتصادي**، الذي يستوجب أن يكون مُرتبطًا بإحداث تغيرات نحو الأفضل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مع التنسيق فيما بينها وأبرزها التعليم والصحة والتوظيف. **فجوهر التنمية هو تنمية الإنسان نفسه**، وليس مجرد تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع حاجاته.

يتطلب تحقيق نمو اقتصادي قوي، توفير مناخ اقتصادي مُساعد على الاستثمار، وتحقيق فرص العمل، وزيادة الإنتاجية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بكفاءة عناصر الإنتاج المختلفة، أهمها العنصر البشري، الذي يُؤثر بشكل كبير على القدرات الإنتاجية من سلع وخدمات وتعزيز القدرات التنافسية على المستوى الدولي. فعندما يعمل الاقتصاد بأقصى إمكاناته، يكون الإنتاج عاليًا، والبطالة منخفضة. ويُمكن الاستدلال عن النمو الاقتصادي بطريقتين، وهما:

أولا. تحديد معدلات نمو الناتج الوطني أو معدلات نمو الناتج المحلي (الحقيقي أو الصافي)، لقياس **مدى** التحسن والتوسع في الإنتاج أو في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، ويُقاس **معدل النمو**

الاقتصادي باحتساب الزيادة السنوية في الناتج(الوطني أو المحلي) الحقيقي، وبالتالي **فإنّ النمو الاقتصادي** هو عبارة عن عملية يتم فيها زيادة **الدخل الحقيقي** زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن(ربع قرن مثلاً)، عن طريق تجميع مخزون كبير من الأصول المنتجة والمهارات البشرية، بحيث تكون تلك الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ علي الموارد غير المتجددة من النضوب، فهو يُمثل **الزيادة الحقيقية** في مجمل السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال السنة؛

ثانيا. تحديد معدلات نمو الناتج (الوطني أو المحلي) للفرد الواحد، للتعبير عن تطور أو تحسن مُستوى المعيشة المادي للفرد عن طريق **زيادة إنتاجية** الأصول والمهارات البشرية والموارد الطبيعية للبلد. والتي يُمكن التعبير عنها بالتغير السنوي في متوسط مستوى المعيشة المادي للفرد، ولا يزيد ولا يتحسن معدل الدخل الفردي جزافيًا، بل يرتبط ارتباطًا كبيرًا **بالإنتاج**، لا يتحسن الاقتصاد آليًا، ولكنه مُرتبط ارتباطًا كبيرًا بعوامل الإنتاج المتاحة في البلد.

معدل الدخل الفـردي = مجمل الدخل الوطني ÷ عدد السكان.

فالنمو الاقتصادي هو تغير كمي، يُمكن أن يحدث في جانبين، أحدهما مرتبط بإنتاجية العمل، باعتباره ناتج عن تحسين الأداء الإنتاجي للعمال المتواجدين أصلاً، والآخر مرتبط بزيادة كمية عرض العمل، أي خلق مناصب عمل إضافية نتيجة النمو الديموغرافي.

يتحقق **النمو الاقتصادي** عند وجود زيادة في **قدرة الاقتصاد** على الإنتاج، أو الزيادة في الإنتاج لكل فرد، وهو ما يعنى إنتاج المزيد من السلع والخدمات لكل فرد، ومن ثمّة تحسين مستويات المعيشة بصفة عامة، وبالتالي يُعبّر **النمو الاقتصادي** عن الزيادة في **المقدرة الاقتصادية للبلد** خلال فترة زمنية مُحددة بالمقارنة بالفترة السابقة.

من دون شك، **الحكومات** هي التي ترسم خارطة الطريق لزيادة نسبة النمو الاقتصادي، وهي معنية بتعديل الهيكل الاقتصادي بين فترة وأخرى، حسب **القدرة الإنتاجية** لكل مورد من مواردها الاقتصادية المتاحة في **البلد**.

ركزت **نماذج النمو الاقتصادي التقليدية** في تفسير التباين بين الدخول على أهمية تراكم رأس المال في زيادة الدخل، الذي بدوره يُؤدي إلى المزيد من رأس المال. فهناك **أثر استرجاعي** (تغذية عكسية) بين الدخل ورأس المال، بينما النمو السكاني المتزايد يُؤدي بدوره إلى انخفاض حصة العامل من رأس المال ويُؤدي إلى انخفاض الإنتاجية.

بمقارنة مساهمة القطاعات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، ومن ثمّة في معدل النمو الاقتصادي نجد أنّه يعتمد بشكل كبير في الجزائر على قطاع المحروقات وهو دليل على هشاشة النمو الاقتصادي، لاعتماده على القطاع الريعي بشكل كبير.

4. أصناف النمو الاقتصادي: يُمكن تصنيف **أنواع النمو الاقتصادي** إلى [1]:

أ. النمو الاقتصادي المُوسع (Croissance extensive): يتمثل هذا النمو في كون معدل نمو الدخل يُعادل معدل نمو السكان، وبالتالي، فإنّ الدخل الفردي ساكن أو مستقر؛

ب. النمو الاقتصادي المُكثف (Croissance intensive): يتمثل هذا النمو في كون معدل نمو الدخل يفوق معدل نمو السكان، وبالتالي، فإنّ الدخل الفردي سيرتفع أو يتحسن،

يُمثل المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف نقطة انقلاب، أين يتحول المجتمع تمامًا، وتتحسن الظروف الاجتماعية، حيث تُشير العديد من التجارب الاقتصادية في كثير من البلدان بعد الحرب العالمية الثانية، أن هناك بلدانًا قد نجحت في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وفي مستوى معيشة أفرادها، مثل: بلدان النمور الآسيوية: اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، كما عجزت بلدان أخرى في تحقيق ذلك، مثل: مُعظم البلدان الأفريقية، وبلدان أمريكا اللاتينية.

---

(1). Jacque Brasseul :**Introduction à l'économie du développement**, Armond colin édition, Paris, 1993, P13

أصبح تسريع عملية النمو الاقتصادي وظيفة أساسية للاقتصاديين ورجال التخطيط والسياسيّين في البلدان النامية والمتخلفة خلال العقود الخمسة الماضية، لأنّ الاعتقاد السائد هو أنّ تحقيق النمو الاقتصادي هو العامل الأساسي الذي يُحدد مستويات المعيشة.

يقود النمو الاقتصادي إن لم يكن مصحوبًا بتنامي القدرة على الإنتاج بشكل متزن إلى ارتفاع في تكلفة المواد والخدمات والعمالة، أي عندما يتسارع النمو الاقتصادي بدرجة تفوق قدرة الاقتصاد على تلبية الطلب فيحدث **التضخم**، وتبدأ الأسعار بالارتفاع رغم وجود التنافس بين المنتجين المحليّين، ورغم التنافس الذي تُمثله **الواردات** التي تأتي من الخارج، تبدأ الأسعار بالارتفاع، وتبدأ القوة الشرائية للعملة المحلية بالانخفاض.

أثبتت دراسات قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE) أنّ لسياسات الاقتصاد الكلي المُشجعة للاستقرار الاقتصادي، آثارًا إيجابية على النمو الاقتصادي، ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عناصر أساسية، هي:

- الإبقاء على معدل تضخم مُنخفض ومستقر؛
- آثـــار العجز العمومي على الاستثمار الخاص؛
- قطاع عام عريض يرتكز على ضرائب عالية لتمويل الإنفاق العام يُمارس آثارًا سلبية على النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، إن هناك ثلاثة(3) أنواع أخرى **للنمو الاقتصادي**، وهي[1]:

1. **النمو الطبيعي:** وهو النمو الذي يحدث بشكل عفوي بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون تدخل الدولة، أو دون إتباع تخطيط علمي على المستوى الوطني؛
2. **النمو العابـر:** وهو النمو الذي لا يملك صفة الاستمرار والثبات، وإنما يظهر في ظروف استثنائية كنتيجة لعوامل طارئة خارجية في العادة لا تلبث أن تزول معيدة النمو إلى معدله السابق؛
3. **النمو المُخطط:** وهو الذي لا يتحقق إلا بوجود تخطيط شامل وكامل للموارد الاقتصادية ومتطلبات المجتمع، وهو يرتبط بقدرة المخطّط وفعاليته، ومشاركة الأفراد والمؤسسات في عملية التخطيط على جميع الأصعدة والمستويات.

5. مصادر النمو الاقتصادي: إنّ النمو الاقتصادي يرتبط بالعديد من العوامل أو المصادر، نذكر منها:

أ. درجة توفر الموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج في الاقتصاد، والتي تُساهم في إنتاج السلع والخدمات،

وبالتالي تحصل على دخولها مقابل تلك المساهمة؛

ب. مـدى قدرة الاقتصاد على اكتشاف موارد جديدة وتطوير وتنمية الموارد المكتشفة وإضافة استخدامات جديدة لها بالشكل الذي يرفع معه درجة انتفاعه اقتصاديًا منها؛

ج. مدى كفاءة وتخصيص الموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج المتاحة له، فتعبئة الموارد البشرية والطبيعية والمالية **بفعالية اقتصادية** يعني الارتقاء بكمية الناتج من السلع والخدمات، **فالإنتاج** هو دالة لمدخلاته؛

د. درجة استخدام الموارد الاقتصادية ودرجة الكفاءة في هذا الاستخدام، فالتحرك على منحنى إمكانية الإنتاج بلا أدنى هدر، أو تعطيل للموارد يُعد شرطًا لتحقيق الكفاءة الإنتاجية، والكفاءة الإنتاجية تعني إنتاج أقصى إنتاج مُمكن بأقل تكلفة ممكنة، إلا أنّ تحقيق الكفاءة الإنتاجية يعتمد أيضًا على بنية السوق الذي تعيش فيه تلك المؤسسات، ومن هنا تنبع أهمية الإنتاجية التي تعكس بدورها مدى حسن استغلال الموارد الإنتاجية.

تُعد زيادة الإنتاجية الهدف الرئيسي لأي نشاط اقتصادي، وعلى أساسها يُمكن تحديد وتقييم درجة الاستفادة من الموارد البشرية والمادية وصولاً إلى تحقيق الكفاية الاقتصادية في جميع النشاطات، وضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنّ زيادة الإنتاجية تُؤدي إلى خفض تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة، مما ينعكس إيجابيًا على القدرة التنافسية للمؤسسات في الأسواق المحلية والعالمية؛

([1]). صالح خصاونة وآخرون: **مبادئ الاقتصاد(2)**، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الأردن، 1994، ص 379- 380.

٥. الإطار العام والبيئة العامة (المناخ الاستثماري) التي يتم فيها عمل هذا الاقتصاد، والذي يتأثر بالكثير من العوامل (داخلية أو خارجية). إلا أنّ الاستثمار في رأس المال البشري يُعتبر من أهم العوامل التي تُؤثر على النمو الاقتصادي في أي بلد، ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط، بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري.

يتم النمو الاقتصادي من خلال تحسين القدرات البشرية، كما أنّ تحقيق النمو المنشود ينعكس على التنمية البشرية، حيث يُوسع من الخيارات أمام الموارد البشرية بشكل خاص وأمام السكان بشكل عام، ومن ثمّة يتحقق النمو الاقتصادي عندما تحدث زيادة في كمية عوامل الإنتاج و/أو عندما يحدث تحسن في إنتاجية تلك العوامل، إذ تُشكل الزيادة النوعية في استخدام عوامل الإنتاج، وإدارة مجمل العمليات الإنتاجية الجانب الأساسي في زيادة معدل النمو الاقتصادي واستدامته، بينما تُسفر الزيادة في عوامل الإنتاج عن ارتفاع مُؤقت في معدل نمو الإنتاج، يحدث تحسن الإنتاجية تأثيرًا دائمًا، ولا يُسفر هذا النمو في حد ذاته بالضرورة عن التنمية، ما لم يُعالج مشاكل الفقر والبطالة والتوزيع غير العادل للدخل والثروة.

كما يُعتبر التضخم ضريبة على الاستثمار، فكلما كان مُنخفضًا ارتفعت درجة اليقين في الاقتصاد، وكانت البيئة مُشجعة لاتخاذ قرار الاستثمار من طرف القطاع الخاص، وأنّ عجز المالية العمومية المُمول بالضرائب المرتفعة لا يُشجع القطاع الخاص على الاستثمار، كما يلعب النظام المالي والبنكي دورًا هامًا في سيرورة النمو الاقتصادي، فهو مُحدد أساسي لتمويل تراكم رأس المال، ومن ثمّة فعالية النظام المالي في جذب المدخرات، وحماية المدخرين، وتنويع المنتجات المالية، له أثرًا أساسيًا على النمو الاقتصادي.

ويرتكز النمو الاقتصادي على الادّخار والاستثمار في رأس المال البشري من جهة(لوكاس Lucas)، والاستثمار في البحث والتطوير والإبداع والمعرفة(رومر Römer)، يُضاف إلى ذلك أنّ السوق الحرة تقود إلى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم، أي الاستثمار في رأس المال البشري(الذي يُعد أساس التقدم التقني) والبنية التحتية والبحث والتطوير، إذ أثبتت التجارب العالمية الناجحة في مجال التنمية أنّ الاستثمار في رأس المال البشري، يُعتبر الرافعة الأساسية للنمو الاقتصادي، وبالتالي فإنّه يتوجب التركيز على مشاريع البنية التحتية، والاستثمار في التعليم، اللذين يُشكلان أساس التنمية في المدى الطويل.

تُمثل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج المصدر النوعي للنمو الاقتصادي (المصدر الكمي الاستثمار المادي وحجم العمالة)، حيث تعكس الجانب التقني في العملية الإنتاجية بالإضافة إلى رأس المال البشري وفعالية الإدارة أو المؤسسات، وبالتالي فإنّ رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل مستدام لا يُمكن أن يتم عبر الزيادات التراكمية في مصادر النمو الكمية، وذلك لأنّ هذه الموارد محدودة من جهة، وخاضعة لقانون الغلة المتناقصة من جهة أخرى. وتظهر الكفاية الإنتاجية في عدة صور، منها:

- زيادة حجم الإنتاج مع انخفاض التكاليف؛
- زيادة حجم الإنتاج مع ثبـــات التكاليف؛
- زيادة حجم الإنتاج بنسبة أكبر من نسبة زيادة التكاليف؛
- ثبات حجم الإنتاج وانخفاض التكاليف.

يُستخدم مؤشر النمو الاقتصادي للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة، والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وبما ينطوي على ذلك من إمكانات تحقيق التراكم الرأسمالي، وما يُفضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج والإنتاجية، كما يُعد هذا المؤشر أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري، فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبًا ما يحُول دون توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر.

إنّ قدرة كل اقتصاد تعتمد على إنتاج السلع والخدمات، لها حد أعلى خلال المدى القصير، ويتغير هذا الحد الأقصى بطبيعة الحال مع مرور الزمن، لأنّ **النمو الاقتصادي** يُوسع طاقة الاقتصاد الإنتاجية، والتوسع المستمر

في هذه الطاقة يُعد من أهم خصائص الاقتصاد الديناميكي الحركي.

إنّ أي تحسن في **الناتج الوطني** قد لا يُمكن تحقيقه إلاّ إذا كان معدل النمو الاقتصادي(g) يفوق معدل النمو السكاني(n)، أي: (g > n)، ويُطلق على الفرق بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني بـ "**النمو الصافي**"، وعادة ما يتم قياس **معدل النمو الاقتصادي** بالعلاقات التالية:

معدل نمو كلي: والذي يحسب وفق العلاقة بين الناتج أو الكمية في الفترة الأخيرة (فترة المقارنة)، والناتج أو الكمية في الفترة الأولى (فترة الأساس) على النحو التالي:

$$g = (\Delta Y/Y) = (PIB_t - PIB_1/PIB_1) \times 100 = [(PIB_t/PIB_1) - 1]100$$

معدل نمو سنوي بسيط: والذي يُمكن حسابه وفق العلاقة التالية:

معدل النمو السنوي البسيط = معدل النمو الكلي ÷ عدد سنوات النمو.

- **معدل نمو سنوي مركب:** والذي بدوره يُمكن تحديده وفق العلاقات التالية:

Les taux de croissance annuels moyens des différents pays apparaissant sont définis par :

$$g = \sqrt[n]{(Y_{n+1}/Y_1) - 1.} = \sqrt[n]{(PIB_{n+1}/PIB_1) - 1}$$

Le taux de croissance moyen est calculé à l'aide de la moyenne géométrique définie par :

$$\overline{(1+g)} = (1+g_1) + (1+g_2) + ... + (1+g_n) = (\prod_{i=1}^{i=n} (1+g_i))^{\frac{1}{n}}.$$

أثناء **فترات النمو الاقتصادي** تزداد المبيعات والأرباح والإنتاج والاستهلاك وتتوافر فرص العمل وترتفع أسعار الأسهم ويرتفع مستوى الناتج الوطني وتصبح أسعار الأسهم المرتفعة أسعار "رخيصة نسبيا" لما قد تصل إليه مع استمرار تنامي **الأرباح**. ففي ظل **النمو الاقتصادي** يُتاح للمجتمع المزيد من السلع والخدمات ويتوفر له أعلى مستوى معيشة، لأن تحقيق معدلات مرتفعة **للنمو الاقتصادي** يسمح بتحسين مستوى المعيشة، وتأمين شروط الحياة الكريمة للفرد، والارتقاء **بالتنمية البشرية**.

- إن الحفاظ على **الاستقرار الاجتماعي**، يُوفر المكانة اللائقة للبلد على المستوى الدولي، ويُعزز قدراته الدفاعية ضد المخاطر الخارجية، ومن ثمّة الحفاظ على السيادة الوطنية، ولا يعني هذا أنّ كل أفراد المجتمع يَستفيدون أو يَتمتعون بثمرات النمو الاقتصادي بالتساوي. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف يُمكن تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي؟ والإجابة هي: يُمكن تحقيق الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي التي تُساهم في "تحسين معدل النمو الاقتصادي"، بواسطة العديد من العوامل، نذكر منها:
- الاستثمار في رأس المال المادي والبشري (كمية، ونوعية الموارد الاقتصادية المتاحة)؛
- التطـور العلمي والتقدم التكنولوجي الذي يُؤدي إلى رفع إنتاجية الموارد الاقتصادية المتاحة؛
- تحسين مُستوى التنظيم الاقتصادي الذي يُؤدي إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة؛
- توفيـر البيئة المُحفزة للنمو الاقتصادي بشكل عام.

يرى أنصار **النظرية الجديدة للنمو** أنّ عملية النمو هي نتيجة طبيعية للتوازن في الأجل الطويل، وأنّ **الادّخار** ومن ثمّة **الاستثمار** عاملان أساسيان في تسريع عملية النمو الاقتصادي. هذا ما يُشيرون إليه بالتباين في معدلات عوائد الاستثمار التي مرجعها التباين في الاستثمار في رأس المال البشري من تعليم وتدريب وبحث وتطوير، إضافة إلى توافر البنية التحتية للاقتصاد الوطني، كما ويُركزون على دور القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية بعكس ما جاءت به **النظرية الكلاسيكية الجديدة**.

في سياق **نظريات النمو الاقتصادي الحديثة**، والتي من روادها بعض الاقتصاديين المعروفين مثل: **روبرت سولو** (Robert Solow) في سنة 1956، و**بول رومر**(Paul Römer) في سنة 1986، و**روبرت لوكاس**(Robert Lucas) في سنة 1988 و**روبرت بارو**(Robert Barro) في سنة 1990، حيث تستند تلك

النظريات في نتائجها على دراسات تطبيقية لقياس **أثر رأس المال البشري على معدل النمو في الأجل الطويل**، إذ ترى أنّ **زيادة الإنتاجية** تُمثل عنصرًا **داخليًا** وليس عنصرًا **خارجيًا** في عملية النمو، ولها علاقة **بسلوك الأفراد** المسئولين عن **تراكم المعرفة**، والعناصر المنتجة الأخرى، كتراكم رأس المال المادي والتوسع في العمالة والتقدم التكنولوجي،. **وتفترض** أنّ **النمو الاقتصادي المستدام** يتحدد من عملية **الإنتاج ذاتها** وليس من **خارجها**.

لكن على الرغم من إثبات **أهمية التطور التقني في النمو**، فإن **سولو** لم يُحاول تفسيره، إذ كان يُحلله كعنصر متبقي. Résidu وهو يقيم تلك الأهمية بعد حساب مساهمة كل من العمل ورأس المال في النمو، حيث أنّ الجزء غير المفسر لهذين العاملين يُعزى إلى **التطور التقني**، ومن ثمّة، فإنّ جزءًا مُهمًا من النمو الاقتصادي يبقى بدون تفسير، وهذا ما أدى إلى تسمية **نظرية سولو** في النمو بـ"**نظرية النمو ذي المنشأ الداخلي** Théorie de la croissance exogène "

بعد ذلك، حاول الكثير من الاقتصاديين إيجاد **نظرية النمو ذي المنشأ الخارجي** Théories de la croissance endogène وكان **بول رومر** Paul Romer، الأول الذي قام بذلك في **سنة**1986، متبوعًا **بروبرت لوكاس** Robert Lucas في 1988، وروبرت بارو Robert Barro في 1990، حيث انطلق **رومر** Romer من مبدأ أنّ المردود المتناقص يُعتبر مميزة سيئة للاقتصاد الحالي، إذ بيّن أنّه انطلاقًا من الآثار الجانبية الخارجية(الإيجابية) Externalités**و** هو ما يعتبر مصدرًا يُمكن الحصول على مردودات ثابتة، أو حتى متزايدة للتطور التقني.

6. محددات النمو الاقتصادي: إن **قدرة الاقتصاد على النمو** تتأثر بثلاثة عوامل رئيسية، سمّيت بـ: "**محددات النمو الاقتصادي**"، يُمكن اعتبارها بمثابة المُوجه الذي يُحرك **معدلات النمو الاقتصادي** صعودًا أو هبوطًا، تبعًا لاهتمامنا بها أو إهمالها لها، ومع كل تغير في قيم تلك المُحددات نحصل على **نموذج اقتصادي جديد** قادر على تحقيق **معدل نمو اقتصادي** مُحدد، وهي:

- نسبة التراكم(الاستثمار) من الدخل الوطني: وهي الجزء المُقتطع من الدخل الوطني، التي تُوظف في الاستثمار وتعمل على تجديد الإنتاج، ويفترض أنها تتراوح بين (10– 40٪) من الدخل الوطني؛
- معدل عائدية رأس المال: أي نسبة الثروة المنتجة إلى رأس المال المُوظف لإنتاجها؛
- نسبة الأجور من الدخل الوطني: تتراوح بين (40– 60٪) من الدخل الوطني، أي تكون هي أكبر مكونات الدخل الوطني.

زيادة على ذلك، يُمكن ذكر أيضًا من بين العوامل التي تُسهم في **النمو الاقتصادي الطويل الأمد**، ما يلي:

- **مستويات استثمار مرتفعة في رأس المال العمراني والبشري؛**
- **حرية اقتصادية أكبر، تشمل ضرائب أقل، ولوائح حكومية أقل، وسياسة نقدية سليمة، وحماية حقوق الملكية، ولا مركزية عملية صنع القرارات في مُعظم قطاعات الاقتصاد؛**
- **حوافز قوية للاستثمار والادّخار وزيادة الإنتاجية (ومنها حقوق الملكية)؛**
- **أسواق تنافسية وتجارة حرة؛**
- **تضخم منخفض؛**
- **استقرار سياسي...**

إذا كان يعتقد في الماضي أنّ **النمو المرتفع** يكون مصحوبًا عادة **بتوزيع غير عادل** باعتبار أنّ الأغنياء أكثر ادّخارًا واستثمارًا، مما يستوجب حفزهم على ذلك من خلال توزيع الدخل في صالحهم، فإنّ هذا الاعتقاد غير صحيح إذ تم تحقيق نموًا سريعًا في الكثير من البلدان، لاسيما بلدان شرق آسيا واليابان والسويد... والذي صاحبه توزيعًا عادلاً نسبيًا لمدة تجاوزت ثلاثة عقود(ما بين**1960 -1993**)، وكذا بعض الأدبيات الاقتصادية التركيز على التفسير السياسي للعلاقة بين **درجة العدالة في التوزيع** بالمجتمع ومعدل النمو الاقتصادي من زاويتين، وهما:

- **الأولى تُلاحظ أنّ من شأن ارتفاع درجة عدم العدالة في التوزيع أن تُؤدي إلى قلاقل مجتمعية تُثبط من الاستثمار، ومن ثمّة تُؤثر سلبًا على معدل النمو الاقتصادي؛**

- **الثانية تتعلق بالاختيارات المجتمعية للسياسات الاقتصادية في إطار حكم يتمتع بالديمقراطية، ففي مجتمع ديمقراطي يتصف بدرجة عالية من عدم العدالة في التوزيع تنزع أغلبية السكان لاختيار نظام اقتصادي يفرض ضرائب عالية على الأغنياء، الأمر الذي يُثبط من الاستثمار، ومن ثمّة النمو الاقتصادي.**

7. معوقات النمو الاقتصادي: هناك **عوائق تحُد من النمو الاقتصادي** لاسيما في البلدان الأقل تقدمًا، نذكـــر منها:

أ. **انخفاض معدل الادّخـار؛**

ب. **النمـــــو السكـانـي المرتفـع؛**

ج. **عـــــــدم الاستقرار السياسي؛**

د. **الإسراف وعـــــدم الكفـاءة.**

في هذا السياق، نجحت معظم البلدان العربيّة في إطلاق عجلة النموّ الاقتصادي بشكل نسبيّ منذ بداية الألفية الثالثة، بفضل ارتفاع أسعار النفط، وعبر سياسات لتحرير الاقتصاد داخليًا، وتحفيز نشاط القطاع الخاص والإعفاءات الضريبيّة، ولكن تبقى وتيرة النموّ هشة عُرضة لتقلّبات أسعار المواد الأوليّة، وذات تباين كبير بين بضعة مؤسسات اقتصادية كبرى ذات إنتاجية عالية، وقطاع مؤسسات صغيرة ومتوسّطة بل غير نظاميّة ذات إنتاجية متدنيّة، بحيث انخفضت مجمل إنتاجيّة عوامل الإنتاج.

كما يعني **فشل النمو**(Growth Failure) أنّه لا يتحقق أي نمو في الناتج المحلي الإجمالي لربع سنة كاملة على الأقل، أي أنّ: $(T.PIB = 0\%)$، وفي هذه الحالة ينخفض **الأداء الاقتصادي** لأسباب عديدة، قد يكون للدورة الاقتصادية الطبيعية دورًا فيها، أو حصول مشاكل سياسية أو اقتصادية عادية وعابرة، ويُرافق تلك الفترة استقرار في الأسعار مع ميل إلى الانخفاض في بعض الأحيان، وانخفاض عدد الوظائف مع ثبات نسبة البطالة أو ارتفاع طفيف، ويكون التأثير مباشرًا على المستهلكين الذين ينخفض إنفاقهم وعلى المنتجين والمستثمرين الذين تقل جدًا تغيرات النمو في أعمالهم، حيث يبقى **النمو** قائمًا بشكل أبطأ، بينما تبدأ مؤسسات جديدة في الظهور وفرص استثمارية كبيرة، لكن قلما من يستطيع تحديدها إلا بعد فوات الأوان.

يُشترط في فشل النمو الاقتصادي ألا يكون سبب انخفاض الأداء الاقتصادي شيء له علاقة بالتضخم، أو الأسواق المالية، أو الأزمات الائتمانية، بل يجب أن تكون طبيعية، ولا يجب أن تقل هذه الفترة عن ثلاثة(3) أشهر، ولا يجب أن تزيد عن سنة حتى يتحقق هذا المصطلح. من الأمثلة عليها سويسرا خلال الربع الثالث من 2008.

من الجدير بالذكر، هو أنّه في حالة **انكماش التضخم** Désinflation لا تتسبب في **الكساد**، مثل ما تتعرض له معظم بلدان العالم حاليًا، وهو أن يهبط **التضخم** إلى ما دون مستوى 2٪ في البلدان ذات الكفاءة في الإدارة الاقتصادية، ولكن قد تتسبب في **التباطؤ** أو **الانكماش** وفي أشدها **الركود**, أما حالة **انكماش الأسعار** Déflation فقد تُسبب **ركودًا**، وقد تمتد أيضًا إلى **كسادٍ**, وهو أن تنخفض أسعار السلع كل سنة وكل شهر وكل ربع عن الربع الذي سبقه لكن لا يجب أن تكون محصلة النتائج أقل من سنة, بكلمات أخرى هو أن ينخفض **التضخم** إلى ما دون **الصفر** لسنة كاملة على الأقل $(\pi < 0)$.

لذلك، فقد حُظي **النمو الاقتصادي** بتأكيدات كثيرة باعتباره هدفًا اقتصاديًا في الوقت الحاضر بالرغم من مُلاحظة الكثير من الاقتصاديين أنّ **النمو** غالبًا ما يكون مصحوبًا **بالتلوث والاستنزاف** السريع للموارد الطبيعية، كما يُعتبر من أهم الظواهر الاقتصادية وأكثرها أثرًا على واقع الأفراد ومُستقبلهم في كل المجتمعات، فهو الوسيلة الرئيسية لازدياد حصة الفرد من الناتج، والوسيلة الرئيسية لتحسين مُستوى المعيشة في كل المجتمعات، علما بأنّ هناك حكمة تقليدية، مفادها أن ضعف كفاءة الإدارة الحكومية في العديد من البلدان النامية، الذي يقود إلى عرقلة جهودها التنموية، إنما يُعزى في الغالب إلى ضعف الرواتب والأجور.

تهتم الدراسات الاقتصادية بعملية **النمو الاقتصادي**، وتسعى إلى قياس معدلاته في السنوات المختلفة، كما تسعى إلى تحديد **عوامل النمو**، وكيفية التأثير فيها من أجل

زيادتها، وبالتالي المحافظة على معدل النمو وزيادة الإنتاجية، وأن النمو لازم للتنمية، لأن **النمو الاقتصادي** هو المؤشر الكمي للتنمية، ولكنه غير كافٍ لتحقيق التنمية، باعتبار أن **أهداف التنمية** بمفهومها الشامل لا تقتصر على الجوانب المادية المتمثلة في تحسين مستوى معيشة جميع أفراد المجتمع فقط، وإنما تشمل أيضًا على تحقيق **العدالة الاجتماعية**، كما أن **معدل النمو الاقتصادي** لا يتسم بالاستقرار دائمًا، إذ لاحظ خبراء صندوق النقد الدولي أن **النمو لا يعني الرفاهية**، فقد يحدث في الظل:

- فقـر أكثـر؛
- ديمقراطية أقل؛
- فساد أوسع؛
- تركز للثروة أضيق...إلخ.

ويُلاحظ خلال الفترة **1980 -1998** أنّ هناك ارتباطًا وثيقًا بين معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الإجمالية، رغم أن **المناخ الاستثماري** بقي مقيدًا بالعديد من العوائق، من بينها: البنية التحتية، والقوانين، والذهنيات والعقليات، والعقار، الجهاز المصرفي، والفساد بأشكاله المختلفة، والأمن...

وفي هذا السياق، يُشير **مؤشر النمو الاقتصادي** في الجزائر مشكلاً حرف"**U**" خلال الفترة **1990–2005**، في الوقت الذي توقع فيه العديد من الاقتصاديين وفي مقدمتهم خبراء المؤسسات المالية والنقدية الدولية، بأنّ يُشكل حرف"**J**"، متوقعين نموًا سريعًا، بمجرد تحرير الأسعار والتجارة، وإنشاء الأسواق القانونية... إذ سجل ارتفاعًا من **2.2**٪ سنة **2000** إلى **6.9**٪ سنة **2003**، لتستقر نسبته في سنتي **2004 و2005** في حدود **5.1**٪، ثم تراجع مرة أخرى خلال السنوات الموالية، والجدول الآتي، يُوضح لنا تطور معدلات نمو الناتج المحلي في الجزائر بالأسعار الثابتة.

الجدول رقم (1 -8): معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في الجزائر خلال الفترة(1995–2009).

البلد: السنة:	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
PIB (10^9 $)	42.0	54.4	54.7	55.9	66.6	84.6	102.5	116.5	132.5	171.3	-
PIB/Habitant $	1498	1790	1775	1783	2093	2600	3125	3478	3968	4915	3959
T. PIB (%)	4.2	2.4	2.1	4.7	6.9	5.2	5.1	5.1	4.6	3.0	4.5
البلدان النامية %	6.1	5.9	4.1	4.6	6.1	7.7	7.4	7.9	8.3	6.1	2.4
العالـم %	**3.7**	**4.9**	**2.5**	**3.1**	**3.6**	**4.9**	**4.5**	**5.1**	**5,0**	**3,8**	**2,2**

المصدر: -صندوق النقد العربي، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة لسنوات مختلفة؛

– Banque d'Algérie, Rapport 2005 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, 16 Avril 2006 ;

– Strategica, Revue mensuelle de business & de finances, N^0:01, Alger, Octobre 2004, P47.

1. تقرير منظمة العمل الدولية 2008.

كان لارتفاع أسعار النفط خلال العقد الأول من الألفية الثالثة الأثر المباشر على تحسين معدلات النمو الاقتصادي، فبعدما كانت في عقد التسعينيات سالبة، ولكنها رغم ذلك تُعتبر غير كافية لمواجهة مشكلة **البطالة** التي لا زالت معدلاتها مرتفعة، إذ لم تنزل تحت **10**٪، بالإضافة إلى السكن والمرافق الاجتماعية والظروف المعيشية...

تُشير الأرقام التي أنّ الجزائر صرفت **150** مليار $ على برنامج دعـم النمو**(2005–2009)**، وتُريد تخصيص **268** مليار $ للبرنامج الخماسي (2010–2014)، وهو ما يُعادل تقريبًا أربع(4) مرات قيمة ميزانية مشروع **مارشال**، الممنوح لأوربا**(1948/1949–1952/1953)** تحت اسم برنامج الولايات المتحدة الأمريكية للإنعاش الأوروبي، والذي سُمي بهذا الاسم نسبة إلى الجنرال"**جورج مارشال**" وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك، والذي

اقترح رسميًا، ولأول مرة فكرة هذا البرنامج في خطاب بجامعة هارفارد في شهر جوان عام 1947.

مازالت تُعاني الجزائر من العديد من المشاكل نتيجة عدم تمكن العديد من الولايات من تحويل أموال برنامج دعم النمو إلى مشاريع حقيقية في الميدان، وبقيت الملايّير من الدينارات المخصصة للتنمية مُعطلة لأسباب مختلفة، كسوء التسيير، والفساد الإداري، والرشوة... فالحوكمة الضعيفة قد تتسبب في إعاقة النمو في نظام كان من المفروض أن يتسم بالنشاط. حيث تُشير الأدلة التجريبية أنّ هناك ارتباطًا إيجابيًا، في المجمل، بين تحسين الحوكمة وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحسن النتائج الإنمائية، كما أنّ هناك أيضًا ارتباطًا موجبًا بين درجة أداء الحوكمة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

فمعدلات النمو الحقيقي رغم ارتفاعها بدرجة مهمة خلال 2003، ويُعزى التحسُن في أداء الاقتصاديات العربية في جزء منه إلى ارتفاع أسعار النفط الخام، وزيادة كميات إنتاجه وتصديره، الأمر الذي ساهم في زيادة القيم المضافة في القطاعات الاستخراجية، إلا أنّها لا تزال بوجه عام متواضعة في غالبية البلدان العربية، لاسيما عند الأخذ في الحسبان معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة المرتفعة.

كما يُعزى أيضًا في جزء آخر منه إلى النتائج الإيجابية لسياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي واظبت تلك البلدان على تطبيقها عبر السنوات الماضية لاسيما **سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي،** والإصلاحات الهيكلية الواسعة التي استهدفت توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز فرص وأساليب مُشاركة القطاع الخاص في مختلف مجالات التنمية.

تدل الإحصائيات أنّ هناك تحسُنًا في الأداء الإقتصادي العالمي خلال عام 2003، بحيث ارتفع معدل نموه إلى3.9٪، مقابل3٪ في عام 2002، و2.4٪ في عام 2001 ويُعزى تحسُن **النمو الاقتصادي** بدرجة ملحوظة في كل من:

- **الولايات المتحدة الأمريكية كنتيجة أساسية للانتعاش الذي نتج عن انخفاض حالة عدم التيقن المُصاحبة للحرب في العراق، واستمرار انتهاج سياسات مالية ونقدية مُحفزة بصورة كبيرة للنشاط الاقتصادي؛**
- **واليابان كنتيجة للأداء الجيد للصادرات ولارتفاع الاستثمار الخاص؛**
- **في الوقت الذي تراجع فيه معدل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو والبلدان النامية.**

يستدل بشكل عام من التحليلات التي أُجريت مُؤخرًا أن **مقاييس النمو الاقتصادي**، أنّها تدل على أنّ هناك زيادة في **الدخل العالمي** منذ الثمانينات، وهذا الاتجاه العام أحدثه، في المقام الأول نمو مطرد وسريع في اقتصاد الصين، واستمرار النمو الاقتصادي في الهند ولو بصورة مُتواضعة، وبعض الاقتصاديات الأخرى في آسيا وأمريكا وأوربا، أما **الجزائر** فقد حقق إجمالي ناتجها المحلي نموًا بلغ 3٪ سنويًا في المتوسط من عام 1999 حتى عام 2002، وبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 4.1 ٪ في عام 2002.

تُبين دراسة لظاهرتي **التضخم والنمو** أجراها البنك الدولي على 127 بلدًا خلال الفترة 1960–1992 وجود رابطة وثيقة بين المعدلات المرتفعة للتضخم والمعدلات المتدنية للنمو عبر مجموعة متنوعة من مجالات التضخم، وبحثت الدراسة ما حدث لنصيب الفرد من النمو (بالمقارنة بالمتوسط العالمي) قبل وأثناء وبعد نُشوب **أزمة التضخم**. فلم تجد تلك الدراسة أي نمط مُوحد لمعدلات النمو في البلدان المعنية قبل **التضخم،** وهذا يَعني أنه لا يُوجد أي دليل على أن البلدان التي تُعاني من **أزمات التضخم** هي التي كان لديها معدل نمو أقل من المألوف.

غير أننا نجد في معظم الحالات أن **معدل النمو أثناء أزمة التضخم** كان أقل من المتوسط العالمي في الفترة المعنية، وأقل من معدل النمو الذي كان سائدًا في نفس البلد قبل نشوب تلك الأزمة، كما أن **حالات الركود في النمو** كانت كبيرة خلال الأزمة؛ حيث وجدت تلك الدراسة تماثلاً يُثير

الدهشة في استجابة النمو بعد الأزمة للبلدان التي كانت قد خفضت معدلات تضخمها قبل نهاية الثمانينات، وأن **معدل النمو** في فترة ما بعد الأزمة كان أعلى من المتوسط العالمي في معظم الحالات.

الخاتمة: من خلال هذه الدراسة، يُمكن الوصول إلى **بعض النتائج**، منها:

1. إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يُؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى؛
2. إن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، والتنظيم + التكنولوجيا)؛
3. إن النمو الاقتصادي كما دلت التجارب التنموية في الواقع لن يتحقق بشكل ملموس إذا لم يُقترن بالعدالة في توزيع الدخل، فزيادة النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة تحسن مستويات المعيشة، وبالتالي تلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين، والتي تُمكنهم من العطاء والإنتاج؛
4. كما أنه من المستحيل إشباع حاجات المواطنين الأساسية دون تحقيق معدلات عالية نسبيًا من النمو الاقتصادي لتوفير متطلبات ذلك الإشباع؛
5. إن النمو الاقتصادي في ظل اعتماده على القطاعات الريعية(النفط)، وازدياد الاعتماد على الموارد الطبيعية أكثر من الموارد البشرية، رغم أن هذه الأخيرة أثبتت التجارب التنموية أنها تُمثل المورد الأهم للاقتصاد والمجتمع، وهذا يُمثل هدرًا لأهم تلك العناصر، ينعكس على الجوانب الاجتماعية بالسلب. وبالتالي عدم تحسين رفاهية المجتمع في ظل بذل الإنسان لأقل من قدراته الكامنة بسبب مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية؛
6. إن النمو الاقتصادي في ظل تراجع إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج هو العنصر الأكثر تأثيرًا عليه، بما فيها مساهمة عنصر رأس المال البشري التي لا تزال ضعيفة على العموم فيما يخص خلقها لقيمة مضافة على مستوى الاقتصاد الوطني، مما انعكس على القدرات الإنتاجية المحلية وعلى القدرة التنفسية.

وعلى ضوء مثل هذه النتائج، يُمكن تقديم **بعض الاقتراحات** التي نراها من الممكن أن تقلل من تلك النتائج السلبية، وتعمل على المساهمة في تحسين البعض الآخر، منها:

1. تحسين إدارة الاقتصاد الوطني من خلال حسم خيار الإصلاح، ومُحاربة الفساد بمختلف جوانبه، وانتهاج الحكم الراشد والفعالية والانسجام ما بين كل الجهات المسئولة عن اتخاذ القرار الاقتصادي؛
2. تحسين المناخ الاستثماري أكثر، لأنه في حاجة ماسة لاستقطاب الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، ومن ثمة خلق المزيد من فرص العمل كثيفة العمل على المدى المتوسط، وكثيفة التكنولوجيا على المدى البعيد؛
3. ضرورة العمل على تقوية القدرة التنافسية للاقتصاد، بإزالة القيود البيروقراطية المفروضة على القطاع الخاص المحلي والأجنبي في مجال الاستثمار الصناعي، مثل تلك الخاصة بالحصول على تراخيص الاستثمار الصناعي وتراخيص التوسع في الطاقة الإنتاجية، وضرورة إزالة الصعوبات المفروضة على عملية الحصول على الأراضي الصناعية بأسعار تنافسية، وصعوبات التمويل؛
4. ينبغي على صانعي السياسات الاقتصادية مُتابعة مؤشرات الاستثمار الدولية للاستفادة منها، كأداة تقويمية، لرصد ومُتابعة الوضع الاقتصادي للبلد، كما أن تلك المؤشرات تُوفر تنبؤات رقمية في المدى القصير والطويل؛
5. بناء القدرات الذاتية للمؤسسات لتمكينها من تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وتعزيز القدرة على التنمية الاقتصادية، من خلال التشديد على تنمية القطاعات الاستراتيجية والمؤسسات الاستراتيجية؛
6. تطوير القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) وما يتعلق من فروع وأنشطة مرتبطة بهما، واستخدام التكنولوجيا المتطورة، والذي يمكن أن يساعد في خلق فرص العمل مع إعطاء دور أكبر للنشاط الخاص في عملية التنمية؛

7. معالجة الخلل في هيكل الاقتصاد والعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية بتطوير القطاع الصناعي باعتبار المُحرك الأساسي في العملية التنموية والقطاع الإنتاجي الأهم في المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ومن ثمة تنويع الإنتاج الوطني بدلاً من الاعتماد على قطاع بصورة كبيرة، والتقليل التدريجي لتصدير المواد الخام؛

8. أن تكون نوعية النمو الاقتصادي المطلوبة وفقًا لما يُولده هذا النمو من فرص للجميع للمُحافظة على الموارد الطبيعية دون تحميل الأرض أعباء تُقيدها (أي حماية البيئة وتجديدها)، فالتنمية البشرية تهدف إلى تحسين مستوى التعليم والخدمات الصحية ومُحاربة الجوع، ومن المهم أن تصل الخدمات الضرورية والأساسية إلى الذين يعيشون في المناطق النائية ويعانون من الفقر؛

9. التوزيع العادل للدخل والثروة، بحيث تنعكس نتائج التنمية على كافة المساهمين في تحقيقها، باعتبار أن سوء توزيع الدخل والثروة يُؤثر سلبًا على مستوى معيشة الأفراد وعلى معظم الفئات العاملة وعلى إنتاجيتهم، ومن ثمة لا يُمكن تحقيق نموًا مستدامًا ما لم يكن هناك إنصافًا وعدلاً ملموسين على أرض الواقع المعاش، وبالتالي الجمع بين هدفي النمو وعدالة التوزيع في آن واحد، بدلاً من التركيز على النمو الاقتصادي لوحده فقط.

قائمة المراجع المعتمدة:

1-أحمد الكواز: التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية العدد الثالث والسبعون، السنة السابعة، المكتب العربي للتخطيط، الكويت، ماي 2008؛

2-أحمد الكواز: حلقة نقاشية حول: لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا؟، المكتب العربي للتخطيط، 2011؛

3-الأمين عبد الوهاب: التنمية الاقتصادية، دار حافظ للتوزيع والنشر، جدة، السعودية، 2000؛

4-رنان مختار: التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، ط1، منشورات الحياة، الجزائر، 2009؛

5-الدعمة إبراهيم: التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر للطباعة والتوزيع، لبنان، بيروت، 2002؛

فارس رشيد البياتي: التنمية الاقتصادية سياسيا، أطروحة دكتورله، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمّان، الأردن، 2008؛

7-صالح خصاونة وآخرون: مبادئ الاقتصاد(2)، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الأردن، 1994؛

8-صندوق النقد العربي: التقارير الاقتصادية العربية الموحدة لسنوات مختلفة؛

9-تقرير منظمة العمل الدولية 2008؛

10-Banque d'Algérie, Rapport 2005 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, 16 Avril 2006

11-Jacque Brasseul : Introduction à l'économie du développement, Armond colin édition, Paris, 1993

12-Strategica, Revue mensuelle de business & de finances, N0 :01, Alger, Octobre 2004,